ان ٥٨,٢ بالمئة من العاملات و٣٨,٢ بالمئة فقط من العاملين راضون في عملهم (الجدول ٩ ـ د). أمّا ازدياد رضى العاملات عن رضى العاملين، فقد يعود الى ان توقّعات النساء العاملات من مكان العمل هي أقل بشكل عام من توقّعات الرجال العاملين، لا سيما وان أغلب النساء العاملات يشكّلن قوة عمل ثانوية في الأسرة.

ممّا تقدّم، يتضح ان أغلب العاملين في المصانع المحلّية يحصلون على بعض الحقوق الاجتماعية وهي اجازة سنوية مدفوعة، واجازة مرضية مدفوعة، وتأمين ضد اصابات العمل، وتعويضات عند انتهاء العمل. من ناحية أخرى، فان أغلب هؤلاء العاملين يفتقرون الى تأمين صحي، وان جميعهم يفتقرون الى نظام تقاعد؛ وهم بذلك لا يختلفون عن بقية العاملين في الاقتصاد المحلّي. وعلى الرغم من تدنّي الاجور وافتقار بعض الحقوق الاساسية في أماكن العمل، فان العاملين يصفون علاقاتهم مع أرباب العمل بأنها «جيدة». ان مقارنة ظروف العمل، باستثناء الاجور، قبل الانتفاضة وخلالها، تشير الى ان هذه الظروف لم تتغيّر كثيراً. مع ذلك، نلاحظ ان رضى العاملين عن ظروف عملهم قد تقلّص خلال الانتفاضة، بسبب تدهور الاجور وعدم كفايتها لسدّ احتياجات أسرهم. وبالنسبة الى الجنس، نلاحظ انه على الرغم من تدنّي أجور العاملات عن أجور العاملين الذكور، فان الرضى في العمل يزيد لدى العاملات، ربما بسبب تدنّي توقعاتهن من مكان العمل.

التنظيم النقابي

بعد ان تعرّفنا على مستوى أجور العمّال في المصانع المحلية، وعلى ظروف عملهم، سنتعرّف، الآن، على مدى انتظامهم في نقابات عمّالية، وعلى درجة رضاهم عن نشاط هذه النقابات.

يمنح قانون العمل الاردني الحق لكل مجموعة من العمّال تزيد على عشرين شخصاً، يعملون في مؤسسة واحدة أو مهنة واحدة، الحق في انشاء نقابة، أو اتحاد لهم، للمطالبة بتحسين ظروف عملهم ورفع مستوى معيشتهم[١٦]. لقد وصل عدد النقابات العمّالية المسجّلة في الضفة العام ١٩٦٧ الى ٢٨ نقابة[١٧]. وفي عهد الاحتلال، تمّ تشكيل عدد كبير من النقابات العمّالية الجديدة، سجّل بعضها، ولم يُسجَّل البعض الآخر، بسبب مماطلة السلطات الاسرائيلية، بهدف الحد من فرص التنظيم النقابي والمهني[١٨].

تمنح النقابات العمّالية حق الانتساب اليها لكل العاملين بأجر من الضفة، سواء عملوا في الاقتصاد المحلّي أو في الاقتصاد الاسرائيلي. وذكر عبدالفتاح أبو الشكر ان نسبة الانتساب الى هذه النقابات وصلت في العام ١٩٨٠ الى ٢٠,٧ بالمئة من مجموع العاملين بأجر[١٩]. أمّا عادل وزّوز، فقدّر عدد العمّال الاعضاء في النقابات العمّالية، في أواخر الثمانينات، بأكثر من ٦٠ ألف عضو[٢٠]، أي حوالى ثلث العاملين بأجر من الضفة. ويبدو ان هذا التقدير مبالغ فيه. فردّاً على سؤال: «هل أنت عضو في نقابة عمّالية؟» أجاب ١٥,٣ بالمئة فقط من أفراد العينة بالايجاب.

تنتظم النقابات العمّالية في الارض المحتلة في اتحادات عامّة فئوية (أو حزبية) متنافسة، وأحياناً متصارعة، الامر الذي أسهم في اضعافها وعجزها عن تحقيق انجازات نقابية لاعضائها. ورداً على سؤال: «هل استفدت خلال الانتفاضة من عضويتك في هذه النقابة؟» أجاب حوالى نصف العاملين الاعضاء في نقابات عمالية (٤٦,٤ بالمئة) بأنهم لم يستفيدوا شيئاً من نقاباتهم. وحتى الذين أجابوا بأنهم «استفادوا»، فقد وضّح أغلبهم هذه الاستفادة «بتوعيتهم لحقوقهم»، أو بتوزيع مواد غذائية عليهم (مثل سكر، وارز، وشاي)، وجزء قليل فقط ذكر ان النقابات ساهمت في تحسين أجورهم.